شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

انتخابات مبكرة .. أفضل الخيارات

تبدي قيادات التحالف الوطني، باختلاف قواها السياسية، معارضة شديدة لفكرة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، مع ان مثل هذا الإجراء هو ممارسة روتينية معمول بها في البلدان الديمقراطية كافة التي يفترض اننا انخرطنا منذ ٢٠٠٥ (عام الاستفتاء على الدستور) في حظيرتها.

موقف التحالف، وبخاصة ائتلاف دولة القانون، يعكس قلقاً حقيقياً من النتائج التي من المحتمل أن تسفر عنها الانتخابات المبكرة، وهي نتائج لن تكون على الأرجح في صالح التحالف، وبالذات دولة القانون، فبعد سنتين من آخر انتخابات لم تُحقق الحكومة التي يقودها التحالف أي شيء للناس لكي يمنحوا أصواتهم من جديد، بالكثافة نفسها، لمرشحي التحالف وكتله، بل ان الأمور تبدو الآن أسوأ مما كانت عليه قبل سنة أو سنتين. والأزمة التي تفجّرت أخيراً تُنذر بإصابة العملية السياسية العليلة في الأصل بشلل تام مع ما يتركه هذا من آثار سلبية على عمل الحكومة، ما يعني تعطّل مصالح الناس الذين لم يمّح من ذاكرتهم بعد الموقف العدائي السافر الذي اتخذته الحكومة تجاه التظاهرات التي اندلعت في ٢٥ شباط الماضي وبعده في معظم المحافظات، فذلك الموقف أظهر لعامة الناس ان الحكومة، ومن خلفها التحالف، لا ترغب في إصلاح العملية السياسية التي ثبت فشلها برغم الشكوى المريرة المتواصلة لرئيس الوزراء منها، ولا تريد تحقيق مطالب الشعب المتمحورة حول إدارة دولته وثرواته بما يُنهي معاناته الطويلة مع الفقر والعسف والاضطهاد.

عندما تنشب أزمة سياسية في الدول الديمقراطية ولا تنجح أطراف هذه الأزمة في حلّها، فان اللجوء الى الانتخابات المبكرة هو الإجراء الأكثر معقولية، حيث تجري العودة الى الناخبين لكي يختاروا ممثلين لهم أكثر قدرة وكفاءة على إدارة الدولة وحل المعضلات القائمة. والانتخابات المبكرة تمثل اعادة للعهدة الى أصحابها (الشعب) كيما يقرروا ما يتعين فعله لاحقاً.

ان عدم تحقيق الحكومة أي منجزات يمكن التغني بها واستثمارها في كسب المزيد من الرصيد الشعبي، هو مشكلة التحالف الوطني الذي لم ينجح في جعل حكومته تعمل بالطريقة التي تحقق مثل هذه المنجزات، ولا يجوز أن يتحمّل الشعب مسؤولية هذا الفشل نيابة عن التحالف.

الخيارات المطروحة للخروج من الأزمة الراهنة هي: تشكيل حكومة أغلبية سياسية يُستثنى منها ائتلاف العراقية، وهو خيار يُفترض أن يُتيح للتحالف الوطني العمل براحة من دون عراقيل ومناكفات من العراقية. لكن هذا الخيار سيعني إبعاد السنّة من الحكومة، وهذا ما لا يقبل به السنّة ولا يرضى به شركاء لدولة القانون في التحالف وخارجه (كتلة الأحرار، كتلة المواطن، وائتلاف الكردستانية). الخيار الآخر إجراء الصلح بين طرفي الأزمة الأخيرة (دولة القانون والعراقية) وهذا يعني إعادة انتاج المشاكل ذاتها بين هذين الطرفين.

لذا فان الخيار الأفضل هو إجراء انتخابات مبكرة من المفترض إن تعيد تشكيل الخريطة السياسية.

الحكم في النظام الديمقراطي عهدة من الناخبين الى ممثليهم المنتخبين .. ومن اللازم في حال كحالنا الراهنة أن تُعاد العهدة الى أصحابها ليقرروا كيف سيتصرفون بها والى من يعهدون بها هذه المرة.

طالباني يتفق مع المالكي على حل المشاكل العالقة

□ بغداد / المدى

وصف رئيس الجمهورية جلال طالباني، المباحثات التي أجراها مع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في السليمانية بـ"المثمرة"، مؤكدا على ضرورة أن يأخذ القضاء والعدالة مجراهما، فيما أبدى رئيس الوزراء نوري المالكي تأييده لجهود طالباني واستعداده لحل الأزمة الحالية.

وقال جلال طالباني في بيان صدر عن مكتبه، على هامش اتصال هاتفي بين طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن المباحثات التي أجراها مع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في محافظة السليمانية، الثلاثاء، "تمهد الأرضية المناسبة لانعقاد المؤتمر الوطني العام لجمع القوى السياسية والاتفاق على مشروع وطني لتوحيد الجهود وتقارب الرؤى".

ووصف طالباني نتائج الاجتماع بـ"المثمرة والمشجعة باتجاه حل القضايا الشائكة"، مؤكدا على ضرورة أن "يأخذ القضاء والعدالة مجراهما".

من جانبه أشاد رئيس الوزراء نوري المالكي بـ"الجهود التي يبذلها الرئيس طالباني من اجل عدم توسيع رقعة المشاكل والخلافات"، معربا عن ثقته الكاملة بـ"نجاح طالباني في مساعيه من اجل الحفاظ على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية".

وأبدى المالكي "استعداده للتعاون بغية الوصول إلى حلول مناسبة للصعوبات كافة و تذليل العقبات".

واتفق رئيسا الجمهورية جلال طالباني ومجلس النواب أسامة النجيفي خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية، أمس الأول، على حل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عبر الإجراءات القضائية، وعقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول الأزمة لها.

طالباني

ربما من سذاجة القول أن يحتفل العراقيون بقدوم عام جديد ، لأنهم ودعوا عاما اتسم بسلبية عالية ، وكلما مر عام توسموا بالمقبل ، فإذا به أسوأ من سابقه ، والمتتبع لأحداث عام ٢٠١١ ربما لا يجد منجزا كبيرا او متوسطا صدر عن الجهتين التشريعية والتنفيذية ، فالأولى – مجلس النواب – افرغ من محتواه وأصبح منبرا للخطابات السياسية والمهاترات ، ليتحول المجلس الى قناة اعلامية وبجدارة عالية

٢٠١١ .. عام اكتظ بالأزمات والاختناقات السياسية

□ تحليل سياسي / ماجد طوفان

المالكي

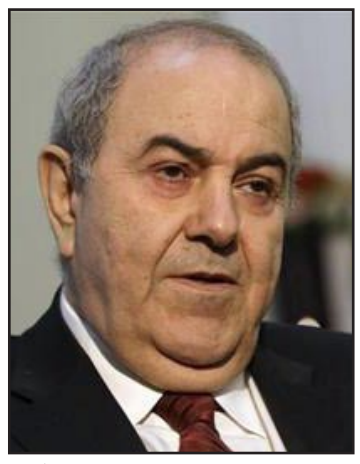

علاوي

تاركا دوره التشريعي والرقابي ، فعلى مستوى التشريع انشغل بقضايا وموضوعات هامشية وجانبية وغير ذات اهمية تذكر ، وأدار ظهره للمشاريع الستراتيجية والمهمة والتي يمكن من خلال إقرارها دفع حركة البلاد إلى الأمام وعلى مختلف الصعد ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أما دوره الرقابي فقد كان باهتا برغم سخونته ، لان الاستجوابات خرجت عن إطارها المهني وكانت انعكاسا للوضع السياسي المتوتر ، فلم نشهد طيلة العام استجوابا خرج بنتائج موضوعية ، اذ علا الضجيج السياسي على اغلب حالات الاستجواب التي لم تغن ولم تسمن !! لذا يمكن القول ان مجلس النواب خرج من عام كامل صفر اليدين ، ويضاف لذلك الانقسامات التي صاحبت بعض الكتل والتي بدورها جعلت الخطاب السياسي متشظيا ونافرا ومشتبكا ومتقاطعا ، والى ما شاء من الصفات التي يطول تعدادها ، لذا فان مؤسسة بحجم وأهمية ممثلي الشعب أفرغت من محتواها ، واصبح شغلها الشاغل التقاطع مع كل ما يصدر من الحكومة ، والأخيرة لا تقل وصفا باعتبارها مؤسسة مشلولة ، ولا تمتلك برنامجا واضحا ، والمتأمل لأداء الحكومة خلال عام ٢٠١١ فانه سيجد صعوبة كبيرة في العثور على منجز او مشروع قامت به ، بل انشغلت هي الأخرى بالصراعات لأنها مجموعة غير متجانسة ، جاءت وفق توافقات هشة ، فلم يكن أداؤها على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي مكافئا لمتطلبات المستويات الدنيا التي يمكن أن توفرها أية حكومة لأفراد شعبها، كل ما جناه العراقيون هو الموت والقتل التي نتجت عن العمليات الإرهابية ،والتي عجزت أجهزة (الدولة) بكل قضها وقضيضها عن توفير الأمن ، بل ان المفارقة التي يمكن تسجيلها هي انه كلما زادت الخلافات السياسية انفلت الأمن بشكل مريع ، وكأن قضية الأمن أصبحت من المعجزات التي لا يدري المواطن يمكن ان تحل عليه ، ومع كل (الفوضى) التي يمر بها البلد ، يأبى السياسيون أن يمنحوا العراقيين أدنى فرصة لالتقاط الانفاس ، فدوامة الازمات اصبحت دائرية الشكل ولانهاية لها ، عام انقضى بكل مأساته المزدحمة ، وعلينا وحسب الوضع الحالي ان نلتقي العام الجديد وسط ازمة سياسية خانقة ، وكأنما كتب على العراقيين ان يودعوا عاما بائسا ، ليحرمهم الساسة حتى من الفرح بقدوم العام الجديد . يذكر ان الساحة السياسية العراقية تشهد أزمة سياسية كبيرة، تتمثل بإصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلبا إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضا صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلبا إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، وتتزامن هذه الأزمة مع الانسحاب الأميركي من البلاد، والذي حذر الكثيرون من خطورته على البلاد.فيما تشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة من دون حل، كما وتدور خلافات بين الجانبين على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، كذلك حول تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء اربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي أن لا مكان للمجلس في العراق.وتتضمن اتفاقات اربيل التي وقعت العام الماضي وتشكلت على أساسها الحكومة الحالية برئاسة المالكي، ١٥ بندا، أبرزها تحقيق شراكة وطنية وتشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا وإعداد النظام الداخلي لمجلس الوزراء وقضية المساءلة والعدالة والمصالحة الوطنية والإصلاحات الضرورية، وحل المسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وقد تم تنفيذ قسم من الاتفاقات، وبقي بعضها مثل قضية مجلس السياسات والخلافات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية ببغداد. ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في الـ٢١ من كانون الأول ٢٠١٠، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي بعد تسعة اشهر من الانتخابات، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور .

نائب صدري يتهم صهر رئيس الوزراء بقتل هادي المهدي

□ بغداد / المدى

نسب إلى احد نواب كتلة الأحرار الصدرية دعوته رئيس الوزراء نوري المالكي الى تقديم أقربائه المتهمين بـ"الإرهاب" للقضاء في حال ثبوت وجود ملفات تدينهم بارتكاب تلك العمليات.

وكالة شفق نيوز نقلت عن النائب عن الكتلة الصدرية رافع عبد الجبار أن "كل من تظهر ضده وثائق او ملفات تثبت تورطه بالعمليات الإرهابية يجب ان يقدم الى القضاء"، مشيرا الى ان "على المالكي أن يقدم أقرباءه المتورطين بقضية مقتل الصحفي هادي المهدي أو الإرهاب للقضاء ليأخذ مجراه، ان كانت فعلا هناك ملفات تدينهم".

وأضاف عبد الجبار " هناك اتهامات لأقرباء المالكي بالتورط في مقتل الصحفي هادي المهدي ومنهم زوج ابنة المالكي وآخرون، لكن هذه تبقى اتهامات ما لم يحقق القضاء فيها ويثبت صحتها".

وتابع عبد الجبار أن "على الساسة العراقيين ألا يذهبوا للإعلام ما لم تثبت الحقائق قضائيا لان التوجه للإعلام قبل التثبت والتوثق من الاتهامات يؤدي الى زعزعة الثقة بين السياسيين والمواطنين".

وأكدت المتحدثة باسم القائمة العراقية في بيان لها مؤخرا اتهامها مقربين منه وقالت إن محاضر التحقيق الرسمية بقضية مقتل الصحفي هادي المهدي تبين إدلاء بعض الشهود بتلقي المهدي رسائل تهديد من أحد المقربين من المالكي، ولم يتم التحقيق مع هذه الشخصية المعروفة بممارسات التهديد ضد عدد من السياسيين والمنتقدين للحكومة، ولم يتم إدراج اسمه في تقرير وزارة الداخلية.

رافع عبد الجبار

وأوضح أن "الموضوع قضائي بحت وعلينا أن نجد المجرم الحقيقي الذي يحاول ان يكمم الأفواه فالقضاء وحده قادر على إثبات هذه التهم أو إبطالها"، مشيرا إلى أن "الكتلة الصدرية ليس لديها شك بحيادية سلطة القضاء ونحن ندعم توجهاتها في كشف الحقائق".

من جانبه طالب ائتلاف دولة القانون، القائمة العراقية بتقديم الأدلة والإثباتات التي تدعي فيها الأخيرة بتورط أتباع رئيس الوزراء نوري المالكي بمقتل الإعلامي "هادي المهدي"، واصفاً تلك الادعاءات بـ"المخالفة" للقانون.

وقال النائب علي شلاه" إن ائتلافه "يؤكد على انه لا يوجد احد فوق القانون، وإذا كانت النائبة ميسون الدملوجي لديها اي دليل على اي شخص متورط بقتل الإعلامي هادي المهدي فلتقدمه للعدالة لا إلى وسائل الإعلام"، مؤكداً على ان "القضايا الجنائية يجري التحقيق فيها بشفافية ولا مجال للدفاع عن أي مخطئ بغض النظر عن انتمائه".

وأوضح شلاه أن "الذي لديه أدلة تثبت تورط أي شخص بدءاً من رئيس الجمهورية وانتهاءً الى أي مواطن، فليقدمها لكي يأخذ القانون مجراه فيها"، مشيراً إلى أن "القائمة العراقية تمر بموقف حرج، وهذا الأمر يجعلها تتخبط في طرح القضايا بدلاً من الاحتكام الى القانون والقضاء، وبدأت تطلق الاتهامات جزافاً".

الحكومة تنظم مستشاريها .. وترجّح إقالة وزراء العراقية

□ بغداد / المدى

أعلنت الحكومة أنها بدأت بتنظيم عمل هيئة المستشارين في الحكومة من خلال تقديم قانون إلى مجلس النواب لتنظيم عملهم .

وقال المستشار القانوني في الحكومة العراقية فاضل محمد جواد لوكالة كردستان للأنباء إن "الحكومة العراقية تعمل على تنظيم عمل هيئة المستشارين من خلال قانون يقدم الى البرلمان العراقي ينظم عمل الهيئة ويوفر لها الغطاء القانوني".

وأضاف أن"لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني وعضوية رئيس هيئة المستشارين وعضويتي تعمل على تنظيم عمل هيئة المستشارين في مجلس الوزراء".

وتابع أن " الحكومة العراقية تسعى إلى جعل كيان خاص للهيئة لدعم عمل الحكومة وتوفير المشورة لها".

وكشفت الحكومة العراقية في الأول من كانون الثاني الماضي ان عمل هيئة المستشارين لا يتقاطع مع الأداء الوزاري وإنما يكون داعماً لمشاريعها الخدمية ، مؤكدة انها تتكون من ١٨ مستشاراً وخبيرا ومديرا عاما .

وتنقسم إلى سبعة مكاتب رسمية وهي مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب النفط والطاقة ومكتب التربية والتعليم ومكتب الزراعة والمياه ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الإعمار والخدمات ومكتب شؤون الأقاليم.

الى ذلك، كشفت مستشارة في مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي عن أن الأخير سينظر خلال الأيام القليلة المقبلة بقضية تغيب وزراء من القائمة العراقية من الحضور إلى جلسات المجلس من دون "عذر قانوني".

وقررت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي مقاطعة مجلسي الوزراء والنواب على خلفية تصاعد حدة الخلافات السياسية مع ائتلاف دولة القانون.

وكان المالكي قد هدد الأسبوع الماضي بأنه سيلجأ الى إقالة اي وزير يقاطع جلسات مجلس الوزراء كون قرار المقاطعة يخالف الدستور.

وقالت مريم الريس إن "ثلاثة من وزراء القائمة العراقية تغيبوا عن الحضور الى جلسات مجلس الوزراء من دون تقديم عذر رسمي الى رئيس المجلس نوري المالكي". مبينة أن "الوزراء هم رافع العيساوي وعبد الكريم السامرائي ومحمد علاوي".

وأوضحت الريس أن "المالكي سينظر خلال الايام المقبلة بقضية الوزراء المتغيبين كإقالتهم من مناصبهم وفق المادة ٧٨ من الدستور العراقي التي تخوله صلاحية ذلك على ان تدار الوزارات الثلاثة بالوكالة".

وتابعت أن "بعض الوزراء من القائمة العراقية طالب رئيس الوزراء بالتريث بقراره"، مشيرة إلى أن "المالكي حتى الآن لم يتخذ القرار".

"الزرقاويون الجدد" يعترفون بارتكابهم مجزرة النخيب

□ بغداد / المدى

كشفت عناصر بتنظيم القاعدة في العراق تفصيل تحركات مجموعة إرهابية ناشطة تطلق على نفسها اسم "عصابة الصحراء" تضم ما أسموهم "الزرقاويين الجدد"، يقودها رجل يلقب بأبي خيمة لتنقله المستمر وكان أقدم مساعدي ابو مصعب الزرقاوي. وهؤلاء العناصر هم خمسة أشخاص اعتقلتهم السلطات العراقية مؤخرا بتهمة التورط في خطف حافلة للركاب في أيلول في النخيب ، وأدلوا باعترافات أمام الصحافيين الاثنين في الموقع نفسه.

وكانت مجموعة مسلحة خطفت في ١٢ ايلول/ حافلة تقل زوارا انطلقت من كربلاء (الى سوريا، في منطقة الوادي القذر (قضاء النخيب).

وعثرت القوى الأمنية بعد ذلك على جثث ٢٢ من ركاب الحافلة اعدموا رميا بالرصاص.

وقال قائد شرطة الأنبار اللواء هادي رزيج في موقع الجريمة ان "حادثة النخيب هي نقطة البداية" اذ ان التحقيق فيها أدى إلى اعتقال "عصابة الصحراء" هذه.

وأضاف ان فريق عمل مكون من ضباط مكافحة الإرهاب والاستخبارات، رصد وراقب المناطق الصحراوية ثم لاحق شخصا يدعى يوسف الهزيماوي وكان احد معاوني الزرقاوي واعتقله مع أربعة أشخاص آخرين.

وأوضح أنهم جميعا اعترفوا بارتكاب جريمة النخيب مع خمسة أشخاص آخرين وجرائم أخرى، مؤكدا ان "هؤلاء ارتكبوا جميع جرائم المنطقة الغربية حيث نشطت جماعة الزرقاوي في الفترة الأخيرة".

وفي اعترافات أدلى بها امام الصحافيين، اقر الهزيماوي بأنه التحق بالقاعدة في ٢٠٠٥، لكنه توقف عن "العمل لعامين" اثر مقتل الزرقاوي الزعيم السابق لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي قتل في حزيران/ ٢٠٠٦ بضربة اميركية.واضاف انه عاد الى التنظيم بعد ان التقى "في صحراء حوران بابي خيمة المساعد الأقدم للزرقاوي". وأوضح ان "ابا خيمة يتنقل على جمل مع خيمته، ويرافقه راع وامرأة وطفل" من جنسية عربية لم يحددها و"يصدر لنا الأوامر ويخطط لنا العمليات من الصحراء".

واضاف ان "ابا خيمة يستعين بالراعي لجلب المعلومات عن نقاط الجيش والشرطة وتأتينا التعليمات من الامير احمد الديوان ثم ننفذ المهام التي كلفنا بها بقتل كل من نجده ونحرق المكان بعد ذلك".

وأكد قائد شرطة الانبار من جهته، ان "احمد الديوان هو والي الانبار لتنظيم القاعدة والمسؤول عن عودة "الزرقاويين الجدد" الى ارض الانبار (...) ويتلقى اوامره من مساعد الزرقاوي الاقدم الملقب بابي خيمة".

وروى الهزيماوي تفاصيل حادثة النخيب قائلا ان "امير المنطقة الجنوبية احمد الكبيسي تلقى اتصالا من مدينة كربلاء ابلغ فيه بتوجه قافلة الى النخيب، وامرنا بالتوجه الى هذه المنطقة".

وتابع "كنا نحمل أربعة رشاشات واعتدة وقنابل يدوية ومسدسين (...) استخدمناها لقتل جميع من كان في الحافلة الواحد تلو الآخر ثم سرقنا اموالهم وعدنا الى مدينة الرطبة (قضاء النخيب) لملاقاة احمد الكبيسي".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون